التطورات السياسية في لبنان وانعكاساتها على الوحدة الوطنية

المدرس الدكتورة
نادية فاضل عباس فضلي(*)

المقدمة

لبنان كانت دائماً في دائرة الضوء في حقبة الحرب الباردة ومابعدها، وكانت ميداناً لتنافس القوى الكبرى ودخلت مديات التقسيم والنفوذ بين بريطانيا وفرنسا واصبحت ضمن مخططات القوى الدولية كالولايات المتحدة الامريكية فيما بعد ولازالت.

لبنان كنظام سياسي يعاني من خلل بنيوي في نظامهِ الدستوري القائم على قاعدة الطائفية، وكانت هذه المشكلة قد تأثرت بواقعها الجغرافي السياسي مما جعلها جزءا من الصراع العربي – الاسرائيلي ونجد مصداق ذلك بالحرب الاهلية التي نشبت في لبنان من العام ١٩٧٥–١٩٨٩ فقد اصبحت لبنان ميدانا للصراع بين اسرائيل والقوى المسيحية من جهة والمقاومة الفلسطينية وسوريا من جهة اخرى، مما خلف اثارا سلبية على المجتمع اللبناني وعلى الوحدة الوطنية التي باتت لبنان تعاني من الاصطفاف المذهبي والذي انعكس بدوره على تقاسم المناصب والمنافع والمصالح، فضلا عن ذلك ان لبنان اصبحت ميدانا لتصفية الحسابات ومن ثمَّ دخلت في دوامة الحرب التي لم يكن لها فيها أي ناقة ولاجمل.

وبالرغم من انهاء الحرب الاهلية اللبنانية بموجب اتفاق الطائف في العام ١٩٨٩، الا ان الاصطفاف الطائفي والسياسي ازداد فضلا عن المشكلات الاقتصادية والازمات الخانقة التي تعصف بلبنان، وكان الوجود السوري في لبنان قد زاد الامور تعقيدا بسبب اتهام المعارضة للوجود السوري بتدخلها السافر بالشأن اللبناني وازداد الامر سوءا بإغتيال رئيس الوزراء اللبناني "رفيق الحريري" في شباط ٢٠٠٥ الذي اتهمت فيه سوريا بشكل علني وتم تشكيل المحكمة الدولية للتحقيق بهذا الاغتيال والذي نتائجه لازالت غير واضحة بسبب الصراع السياسي الدائر هناك بين المؤيدين لقوى ١٤ آذار بزعامة "سعد الحريري" وبين المؤيدين لقوى ٨ آذار بزعامة حزب الله ومازالت المشكلة قائمة تنذر بإسقاط حكومة الحريري ، وعليه سيتم تقسيم هذا البحث الى الاقسام الآتية:

(*)مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

المبحث الاول : نظرة عامة على الاوضاع السياسية في لبنان قبيل الحرب الاهلية ومابعدها .

المبحث الثاني : اغتيال " رفيق الحريري " والحرب الاسرائيلية على لبنان.

المبحث الثالث :استمرار الصراع بين الاطراف السياسية اللبنانية ومستقبل لبنان في ظل التطورات السياسة الحالية.

المبحث الاول: نظرة عامة على الاوضاع السياسية في لبنان قبيل الحرب الاهلية ومابعدها

حصلت لبنان على استقلالها من فرنسا في العام ١٩٤٣، وكانت منذ نشأتها قد واجهت حالة عدم استقرار سياسي فضلا عن كونها دولة ضعيفة تفتقر الى مقومات الدولة القوية او من الممكن ان تتطور وتكون قوية .

ولم يكن لبنان ضحية خلافاته الداخلية فحسب بل صار فريسة لموقعه الجغرافي ، فوقوعه مابين سوريا واسرائيل الدولتين الاقوى منه عسكريا واللتين تحارب كل منهما الاخرى في منطقة غارقة في عداوات تأريخية عنيفة ، لم يفض إلّا الى تفاقم حدة مآزق لبنان ومعضلاته الداخلية ، اضف الى ذلك النظام الطائفي ، كصيغة معترف بها لتقاسم السلطة في النظام السياسي اللبناني عامة ، وهي تعكس توازنا هشا غير واضح المعالم مابين الطائفتين المسيحية والمسلمة لم يكن اهلا لحسم صراع حاد ولاقادرا على ردع الاعتداءات القادمة من خارج الحدود[١].

ومع تصاعد المخاطر والتوترات الاقليمية ابان حقبة مابعد حرب عام ١٩٦٧ ، وانجرار لبنان قسرا الى دائرة تصاعد الصراع العربي–الاسرائيلي ، لم يعد بمقدور الحكومة اللبنانية انتهاج سياسة تقوم على الحياد ، بل ثبت ان سياستها الامنية التي تستند الى مقولة " قوتنا تكمن في ضعفنا " انما هي مدعاة لانهيار الدولة " ، فلكي يحالف النجاح أي سياسة تقوم على الحياد ينبغي للنظام السياسي الذي ينتهجها توافر ضمان قدر كاف من الاستقرار الداخلي وسط بيئة اقليمية داعمة وبقدر تعلق الامر بلبنان فأن حياده مرتهنا على نحو خطير بنوايا الآخرين ، وجاءت عملية إعادة ترتيب البنية الشرق أوسطية اثر الحرب العربية– الاسرائيلية العام ١٩٦٧ لتعلن بداية نهاية الاستقرار النسبي الذي ساد لبنان فقد اتسمت هذه التحولات بتنامي المقاومة الفلسطينية المسلحة

[١] د.وليد مبارك، مكانة الدولة الضعيفة في منطقة غير مستقرة: حالة لبنان، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠٠٤، ص٤– ٥، ينظر ايضا، د.عمر عثمان العمودي ، جذور وتعقيدات.

وانبعاث ظاهرة الاصولية الاسلامية وتصدع العلاقات مابين الدول العربية بشأن المبادرات التي تبارت القوى العظمى في طرحها لايجاد تسوية شرق اوسطية.

واذ جرى سحق المقاومة الفلسطينية في ايلول ١٩٧٠وابرام اتفاقات فض الاشتباك بين مصر واسرائيل وبين سوريا واسرائيل في العام ١٩٧٤ برعاية الولايات المتحدة الامريكية فقد اضحى لبنان ساحة حرب بالانابة للصراع العربي الاسرائيلي بكل تعقيداته وتحولاته ، وقد ادى لبنان دور المضيف الاساسي لمئات الالاف من اللاجئين الفلسطينيين الذين فروا من فلسطين نتيجة لحرب عام ١٩٤٨ ، كما ان اندحار الدول العربية في حرب عام ١٩٦٧ جاء ليذكي توق الفلسطينيين الى إقامة دولتهم الخاصة بهم وليعزز التزامهم بتقرير شكل مصيرهم بأنفسهم دون الاتكال على الحكومات العربية لتحرير فلسطين ، فلم يتبق للمقاتلين الفلسطينيين إذن سوى لبنان قاعدة برية وحيدة يشنون هجماتهم على اسرائيل انطلاقا منها[٢].

وفي ظل الاوضاع السيئة التي عاشتها لبنان برزت جهود الموارنة لفرض هيمنتهم السياسية في دولة لبنان المقسمة طائفيا، وتحلل الدولة اللبنانية ذاتها ، فقد سعت كل جماعة اثنية لفرض سيطرة سياسية على اراضيها، وكنتيجة لذلك اصبح لبنان بلدا يتكون من كيانات شبه اقطاعية تهيمن فيها الجماعات الاثنية مثل الدروز والشيعة والموارنة وتقوم بفرض سلطتها على الاراضي التابعة لها، فضلاً عن التقسيم المجتمعي لقد خضعت لبنان لموازين القوى ببعديها الاقليمي والدولي الذي انعكس بدوره على الحياة السياسية ومراكز القرار في الدولة ضمن اطار النظام السياسي ذاته الذي بسبب عجزه قامت حرب اهلية في العام ١٩٥٨ ، حيث قدمت لبنان شكواها الى الامم المتحدة ضد سوريا التي اقامت علاقات تسليحية مع الاتحاد السوفيتي الذي قدّم معونات عسكرية لها مكافئة لها على عدم الانضمام الى حلف بغداد ، في مواجهة لبنان المدعومة من قبل الغرب والتى وافقت على مبدأ ايزنهاور الذي وعد بتقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية لبلدان الشرق الاوسط التي تكافح النفوذ السوفيتي في منطقة الشرق الاوسط ومنها لبنان، كما اتهمت لبنان سوريا بفرض الحصار وبإرسال السلاح والمسلحين والتدخل في امورها الداخلية ومطالبة بإرسال قوات امريكية للحفاظ على استقلال لبنان ، ولكن لم يكن سبب الحرب الاهلية ذاك الموضوع فحسب بل يتصل الموضوع بعلاقات الطوائف اللبنانية فيما بينها وقيام الرئيس اللبناني انذاك " كميل شمعون " على تزوير انتخابات العام ١٩٥٧واسقاط معظم الاقطاب السياسيين المسلمين للاتيان بأكثرية نيابية

[٢] المشكلة الطائفية في لبنان http://www.26sep.com.p..1-2

طبعه تضمن تجديد ولايته ، كذلك لم يستسغ اكثرية المسلمين اللبنانيين سياسة حكومتهم الموالية للغرب والمناهضة لعبد الناصر[٣].

وعليه ونتيجة للمواقف المتناقضة انقسم الداخل اللبناني الى تيارين متضادين[٤]:

الاول : التيار المسيحي المؤيد للمعسكر الغربي .

وقد بدا الانقسام واضحا في العام ١٩٥٨ .اي بعد انضمام سوريا الى مصر ، واعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة برئاسة " جمال عبد االناصر " ، ولم تنته الازمة بين التيار الاسلامي والمسيحي إلا بعد الانزال الامريكي في لبنان عام ١٩٥٨حيث تم انتخاب " فؤاد شهاب" رئيسا للجمهورية .

كما واجه المجتمع اللبناني حقبة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي سلسلة من الانتكاسات اثرت بشكل كبير على الداخل اللبناني واسهمت بإنفجار الحرب الاهلية التي بدأت عام ١٩٧٥ ويمكن اجمال اسباب الحرب اللبنانية بالمسائل الآتية[٥]:

اولا : الاسباب الاقتصادية والاجتماعية وتضمنت :

١. نشوب توترات اجتماعية داخل الفئات الشعبية بالريف والمدينة .
٢. بروز مجموعة من المتناقضات بين القوى المسيطرة على السلطة والمتنازعة على اقتسام المناصب والموارد .
٣. شهدت لبنان تلك الحقبة تضخماً اقتصادياً كبيراً رافقه انخفاض في سعر الليرة اللبنانية .
٤. انخفاض المستوى المعاشي بشكل كبير لعموم فئات الشعب .
٥. وجود اعداد كبيرة من المثقفين خصوصا العاطلين عن العمل.

---

[٣] د. وليد مبارك، مصدر سبق ذكره، ص ٦، وينظر الجمهورية اللبنانية http://www.arabscope.com.p.2-3

[٤] المصدر نفسه، ص٦.

[٥] ابراهيم النجار واحمد صدقي الدجاني واخرون ، لبنان وافاق المستقبل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩١ ، ص٢٤ ، وايضا: حازم صاغية ، سوريا ولبنان : اصول العلاقات وافاقها ، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية ، ابو ظبي ، ٢٠٠٧ ، ص ٤-٥، وينظر : مايرون فينر، التغير السياسي : اسيا ، افريقيا ، والشرق الاوسط، عن كتاب التنمية السياسية والسياسة المقارنة : قراءات مختارة ، منشورات قار يونس ، بنغازي ، ١٩٩٨، ص ١١٥ .

ثانيا: الاسباب السياسية والتي تضمنت[٦]:

١. هزيمة العرب امام اسرائيل في العام ١٩٦٧ .
٢. الغارة الاسرائيلية على مطار بيروت في العام ١٩٦٨ .
٣. في العام ١٩٦٩مارست الحكومة اللبنانية سياسة تضييق واسعة على المخيمات الفلسطينية واصدرت دار الافتاء اللبنانية برئاسة مفتي الجمهورية آنذاك الشيخ " حسن خالد " الذي اغتيل فيما بعد بسبب فتوى مفادها تأييد العمل الفدائي للفلسطينيين ضد الصهاينة من الاراضي اللبنانية ،قابله رفض واحتجاج مسيحي واسع واندفاعهم نحو تكوين مليشيات عسكرية لضرب المقاومة الفلسطينية وعد المقاومة الفلسطينية من قبل القيادات المسيحية التي تسلمت قيادة الجيش خطرا على لبنان .
٤. الدور السوري الداعم للمقاومة الفلسطينية وتوسيع النفوذ السوري العسكري والامني في لبنان.

وبات جليا ان الحكومة اللبنانية لم تكن مؤهلة للتعامل مع معضلة تصاعد حدة التوترات الاقليمية منذ حرب العام ١٩٦٧ ، فقد جاء دخول المقاومة الفلسطينية الى لبنان ليوجه الضربة الحاسمة لعملية احلال التوازن الداخلي في لبنان ، وبتأثير ضغوط عربية مارستها مصر تحديدا اقدمت الحكومة اللبنانية في العام ١٩٦٩ على توقيع اتفاقية القاهرة لتضفي بذلك الشرعية على الوجود الفلسطيني المسلح في البلاد ، ولتضاعف الاخطار التي تتعرض لها سيادة لبنان واستقلاله وأمنه ، وبحلول العام ١٩٧٥ شكل وجود منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان ماغدا فعليا حالة الدولة داخل الدولة ، ليسهم بذلك في نشوب مجابهة دموية طال بها الامد ، وجمعت كل اطراف الصراع العربي – الاسرائيلي الرئيسة ، بما في ذلك لاعبو القوى العظمى ، وقد انضووا تحت لواء تحالف قوي مع الحركة الوطنية اللبنانية بزعامة " كمال جنبلاط" فشكلوا بذلك تهديدا لاسابق له للطائفة المسيحية المارونية ولموقعها المهيمن على النظام السياسي اللبناني ، فقد زاد هذا الوضع من مخاوف الطائفة المارونية من تهميش دورها واضطهادها[٧].

---

[٦] د.نادية فاضل عباس ،تداعيات الازمة اللبنانية ، الملف السياسي ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد١٢ ، ٢٠٠٥، ص ٥٠ .

[٧] المصدر نفسه، ص٥١.

اما عن الدور السوري الفعلي في لبنان آنذاك فتمثل بأن لبنان كان البلد الوحيد المتاح لتوسيع النفوذ السوري ، كما كان صاحب الحدود الوحيدة المتوافرة لاستخدام المقاومة الفلسطينية، فضلا عن بنائها مواقع وقواعد لقادتها ومقاتليها في الجانب اللبناني ، والى ذلك كان تحدي النموذج يتحول موضوعا ملحا قاهرا ، فلبنان في عقد السبعينيات من القرن الماضي هو البلد الوحيد الذي حافظ على حياة برلمانية ، مصحوبة بحريات نقابية وحزبية ، كان اخرها تجلياتها الترخيص الذي منح اوائل العقد للشيوعيين والقوميين السوريين والبعثيين بالعمل الشرعي ، كما ان لبنان البلد الوحيد الذي تصدر فيه عشرات الصحف اليومية والمجلات على انواعها ، كما تترجم الكتب والكتابات الدينية والالحادية اليمنية واليسارية من كل صنف ويؤمه معارضون من سائر البلدان العربية ويعيشون فيه ومنهم معارضون سوريون ، وعرف الاقتصاد اللبناني ازمات جسدها تضخم مدينة بيروت واحزمة البؤس وتفاوت النمو بين المناطق[٨].

وجاءت الحرب الاهلية في لبنان في العام ١٩٧٥ لتأكل الاخضر واليابس وقررت قمة الرياض والقاهرة في تشرين الاول ١٩٧٥ انشاء قوات ردع عربية يوكل اليها الاشراف والرقابة على الوضع اللبناني المتأزم ، غير ان القوات العربية مالبثت تدريجيا ان تحولت الى قوات سورية صرفة، فالبلدان العربية اثرت ان تدفع لدمشق مقابلا ماليا لاحتكارها هذا الدور الامني ، وكان من هذا المفهوم ان تظهر سوريا اشد الحماسة لاحتكارها مايسمى في اللغة الايديولوجية – القومية ، دورا انقاذيا اخويا ،ولم تبد الولايات المتحدة الامريكية هي نفسها أي انزعاج من هذا التطور ، خصوصا ان انهاء الحرب رافقه تدخل عسكري سوري، طلبته السلطة اللبنانية آنذاك لوقف تقدم المقاتلين الفلسطينيين وحلفائهم اللبنانيين ، كما دعمت سوريا التحالف الفلسطيني الاسلامي اليساري في البداية ، واهم من هذا انها اقامت حضورا عسكريا كثيفا في البلد الذي تدخلت لانهاء نزاعه كما امسكت سوريا من خلال لبنان بجميع اوراق المشرق وفي مواجهتها مع اسرائيل[٩].

وسوريا في قلق دائم من لبنان ولاينقطع ازاء احتمالات قيام القوى المعادية لها بإستخدام لبنان كقاعدة لتقويض النظام السوري ونظام "حافظ الاسد" وبسبب الصراع المستمر مع إسرائيل عمدت دمشق الى عرض مصالحها الامنية خارج حدودها وفي لبنان بالذات، ولطالما اعاد الرئيس "الاسد" القول ان من الصعب رسم خط فاصل مابين امن لبنان بمعناه الاوسع وبين امن سوريا، ومنذ اندلاع الحرب الاهلية في لبنان، سوريا تراقب الاوضاع في لبنان وأدت دور الوسيط الساعي

[٨] المصدر نفسه، ص٥١.

[٩] د. وليد مبارك ، مصدر سبق ذكره ، ص٧ .

للحفاظ على ميزان القوى مابين مختلف الفصائل المتحاربه في لبنان وتناوبت على ممارسة الضغوط الدبلوماسية تارة والعسكرية تارة اخرى وعلى تبديل تحالفاتها مرة اخرى وفقا لرؤيتها ومصالحها الذاتية لكي تمنع أي فئة لبنانية اوفصيل من الحاق الهزيمة بالفصائل الاخرى واحكام سطوتها عليها[١٠].

فسوريا تدخلت في الشأن اللبناني في العام ١٩٧٦ لصالح المليشيات المسيحية للحيلولة دون اندحارها على يد القوات الفلسطينية – اللبنانية المتحالفة ولم يكن لسوريا من هدف وراء تدخلها هذا سوى منع تأسيس نظام لبناني جديد لاهيمنة لها عليه قد يدفع بسوريا الى الدخول في مواجهة في غير اوانها مع اسرائيل، وفي خارج المنطقة الامنية التي اعلنتها اسرائيل لنفسها، ونجد ان سوريا اثناء الحرب الاهلية في لبنان احتلت حوالي ثلثي الاراضي اللبنانية ، واقتنع السوريون آنذاك بشرعية الوجود السوري في لبنان، ولهذا السبب رفض السوريون انسحابا متزامنا للقوات السورية الاسرائيلية من لبنان كما قضى ذلك اتفا ق ١٧ آيار١٩٨٣[١١].

وفي مطلع الثمانينيات تصاعدت حدة الحرب الاهلية في لبنان، حيث مهد المسيحيون بقيادة قائد القوات اللبنانية" بشيرالجميل" لاسرائيل ووزير دفاعها "اريل شارون" غزو لبنان في العام ١٩٨٢ لتدمير البنية العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبالفعل اجتاحت اسرائيل لبنان وامنت انتخاب "بشير الجميل" رئيسا للبنان والذي ذهب بإنحيازه بعيدا للولايات المتحدة الامريكية وذلك بدعوته جعل لبنان قاعدة استراتيجية تشرف من خلالها على المنطقة، وهذه التصريحات مثلت احد الاسباب الرئيسة لاغتياله في العام ١٩٨٣[١٢].

كما ان ازدواج السلطات داخل لبنان مابين لبنانية وسورية وفلسطينية رسمية وغير رسمية قد افقد الحياة العامة الاستقرار والهدوء، جاعلا العاصمة نهبا لاشتباكات يومية بين الاحزاب والتنظيمات المسلحة، وعلى هذا النحو كان الاجتياح الاسرائيلي للبنان في العام ١٩٨٢، وحدثت اشتباكات عنيفة بين الجيش السوري والقوات المسيحية في لبنان ، وتم اخراج المسلحين الفلسطينيين والجنود السوريين من بيروت ومع عجز الاسرائيليين عن الامساك بالاوضاع الجديدة واستثمارها سياسيا تقدم السوريون مجددا من بيروت وبعد اغتيال "بشير الجميل" تم القيام من قبل الفصائل الفلسطينية بعمليات فدائية ضد القوات المتعددة الجنسيات التي حلت محل الاسرائيليين، وتم انتخاب "امين الجميل" بدلا عن اخية الذي تم اغتياله، وتم الانفصال بين السوريين وقوات منظمة

[١٠] حازم صاغية ، مصدر سبق ذكره ، ص١٧ .

[١١] المصدر نفسه، ص١٨.

[١٢] د.وليد مبارك ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥ .

التحرير الفلسطينية، خصوصا وان " ياسر عرفات " هو وقياداته قد غادر الى تونس متحررا من الوصاية السورية[١٣].

وحدثت تقاطعات بين الاطراف المتداخلة في لبنان حيث شرعت الاطراف الحلفاء لسوريا يصفون القوى التي اسست المقاومة الوطنية للاسرائيليين في الجنوب ، وبوصفهم طرفا غير مضمون الولاء لسوريا وايران الحلفين القويين في المنطقة متهما بالعرفاتية دفع الشيوعيون اللبنانيون بكوادرهم ومثقفيهم الكلفة الدموية للتصفيات التي ضمنت احتكار " حزب الله " الحديث النشأة وحركة امل للنشاط المقاوم ، بينما ولدت ظاهرة المخطوفين الاجانب التي شكلت موضوعا تفاوضيا بين النظامين السوري والإيراني الحكومات الامريكية والاوروبية وبذريعة التخلص من الفوضى الضاربة عادت القوات السورية فدخلت بيروت في العام ١٩٨٧[١٤].

وبرعاية سعودية سارت في موازاة التقارب الامريكي – السوري ، كان قد وقع في ٣٠ ايلول ١٩٨٩ " اتفاق الطائف" وسمي بوثيقة الوفاق الوطني الذي عد إعادة تأسيس للبنان يراعي مستجداته الطائفية والديموغرافية ، ويتم بموجبه احلال السلام في لبنان ، حيث اكد الطائف على وحدة لبنان وهويته على ان يسبق ذلك اجراء اصلاحات سياسية وادارية ، وكانت اهمية هذا البند المذكور تكمن في قبول لبنان كوحدة متكاملة السيادة والاصلاح مع تأسيس الصيغة الصحيحة لانهاء الحرب الاهلية على الصعيد الداخلي ،رغم ذلك جاء اتفاق الطائف ليقبل نقصان السيادة لمدة من الزمن ، فضلا عن ذلك تولد شعور احباط عند المسيحيين في المرحلة التي تلت تطبيق اتفاق الطائف خاصة في الجانب المتعلق بالاصلاح السياسي والتعديلات الدستورية وتحديدا فيما يتعلق بإعادة الانتشار السوري بشكل فعلي مما ولد لديهم الشعور بأستقواء المسلمين على المسيحيين ، فضلا عن ان اتفاق الطائف لم ينفذ كل بنوده ليعطي كل الثمارالتي كانت مرجوه منه ، وهو في الاساس تم على شكل صفقه شاملة بمعنى انه ما من طرف اعطى في مجال إلّا لأنه اعتبر انه اخذ في المقابل تعويضا اقله مقبولاً إن لم يكن مساويا في مجال اخر ، وهنا مكمن الخطورة في التطبيق الجزئي لاتفاق الطائف[١٥].

---

[١٣] المصدر نفسه، ص١٦.

[١٤] د.نادية فاضل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥١ .

[١٥] حازم صاغية ، مصدر سبق ذكره ،ص ٢٢-٢٣ .

كما لم يلِ اتفاق الطائف في حقبة التسعينيات من القرن الماضي أي حوار ذي مغزى بين المجموعات المعارضة وبين السلطة التي كان بامكانها حل الخلافات الناشئة فيما بينها وهي خطوة مهمة لم يتم انجازها في حقبة مابعد الطائف وذلك من اجل تحريك البلد نحو الديمقراطية وقيام دولة القانون والمؤسسات ، فالمصالح الشخصية هي مايحرك القوى وسياسات الجماعات المختلفة في حقبة مابعد الحرب الاهلية ، وبعد الخروج الاسرائيلي من جنوب لبنان في آيار العام ٢٠٠٠ تحت ضغط المقاومة اللبنانية، الامر الذي دفع بقضية الوجود السوري في لبنان الى الواجهة مرة اخرى ، فالمعارضة اللبنانية للوجود السوري في لبنان طالبت طيلة السنوات الماضية بخروج القوات السورية من الاراضي اللبنانية حتى صدر القرار الدولي رقم (١٥٥٩) في ايلول ٢٠٠٤ الذي عد تمركزالقوات السورية في سهل البقاع غير كاف ومنذ ذلك الوقت استمر الضغط الدولي على سوريا للخروج من لبنان وجاءت حادثة اغتيال "رفيق الحريري" رئيس وزراء لبنان الاسبق لتزيد من الضغوط على سوريا التي قامت بسحب قواتها من لبنان[١٦].

فسوريا من وجهة النظر اللبنانية قد اضرت بالمصالح اللبنانية فيما بين عامي ١٩٩٢-٢٠٠٤ قدرت الاموال التي انتقلت من الاقتصاد اللبناني الى الاقتصاد السوري ب ٢٠ مليار دولار نتجت من تحويلات العمالة المهاجرة واختراق السلع السورية الزراعية للسوق اللبنانية خارج الاطر القانونية والاعراف ، فضلا عن الخسائر التي تكبدها الاقتصاد اللبناني من جراء الوجود السوري في لبنان واسهم ذلك في زيادة درجة المخاطرة لدى من يريد الاستثماراو الاستهلاك في لبنان[١٧].

وفيما يتعلق بالحرب الاهلية في لبنان يلاحظ ان أي قوة من قوى الحرب الاساسية لم تنجح في تقديم امتحان ناجح على استيعاب الاخرين في مشروع توحيدي ، والكارثة في السنوات الاخيرة من الحرب كان وصول ممارسات الإستهتار بإعتبارات الوحدة الوطنية الى اعلى مراكز السلطة الشرعية ، ولكن وبعد نهاية الحرب دخل لبنان في مسيرة السلام ، فالحرب الاهلية اصبحت من دون وظيفة بعد ان كانت مهمتها من منظور خارجي هي تولي مشاكل المنطقة نيابة عن اسرائيل وبعض الانظمة العربية[١٨].

---

[١٦] المصدر نفسه، ص٢٣-٢٤.

[١٧] د.نادية فاضل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٣ ، وايضا د. نواف سلام ،التجربة السياسية اللبنانية الراهنة ، مجموعة مؤلفين، عن كتاب النظام السياسي العربي والديمقراطية ، مؤسسة عبد الحميد شومان ، عمان ، الاردن ، ٢٠٠١ ، ص ٩١ .

[١٨] المصدر نفسه، ص٥٤.

وعن دور الانتفاضة الفلسطينية التي بدأت في العام ١٩٨٧ كانت قد اسهمت في نهاية الحرب الاهلية ، فالانتفاضة الفلسطينية كانت قد الغت جزءا من هذه المهمة ثم جاءت الازمة الكويتية في العام ١٩٩٠-١٩٩١ لتفجر مشاكل العرب في اكثر مناطقهم حساسية دولية ، وطبقا لذلك عادت مشاكل العرب الفعلية وانتهى الدور اللبناني في المنطقة آنذاك[١٩].

في ضوء الطرح السابق نجد ان لبنان عانت من حرب اهلية طاحنة ، كانت قد اكلت اليابس والاخضر وكرست نظام الطوائف والفصائل الذي كان قد كرسه الاستعمار الفرنسي الذي قام بتقريب الطائفة المارونية المسيحية على حساب الطوائف الاخرى مماجعل لبنان فيما بعد يسهل تقسيمها ،وبعد خروج الاستعمار الفرنسي من لبنان في الاربعينيات من القرن الماضي ، لم يكن لبنان بعيدا عن دائرة الاهتمام الامريكي الذي قام بممارسة نفوذه في لبنان من خلال السفارة الامريكية في بيروت ، وبدأت بدعم اسرائيل وقيام كيانها في فلسطين وبدأ التدخل الاسرائيلي في الشؤون اللبنانية بسبب المقاومة الفلسطينية الموجودة على اراضيها ، وبذلك اضحت الارض اللبنانية ميدانا لتصفية الحسابات وتدخل الجيش السوري والمقاومة الفلسطينية لشن هجمات على اسرائيل ، فضلا عن وقوف القوات المسيحية الى جانب اسرائيل لسحق المقاومة الفلسطينية ، ونجم عن هذه الحرب خسائر كبيرة مادية ومعنوية للجانب اللبناني والمقاومة الفلسطينية مقابل ازدياد النفوذ الاسرائيلي في المنطقة فضلا عن تزايد الدور السوري في لبنان ، وجاء اتفاق الطائف ليضع حدا لسيل الدماء من دون ان يتوصل الى حل ناجع للعداء بين الاطراف اللبنانية المتنازعة .

المبحث الثاني : اغتيال " رفيق الحريرى " والحرب الاسرائيلية على لبنان

لقد جاء اغتيال رئيس وزراء لبنان السابق " رفيق الحريري " ليكرس حالة الانقسام الشديدة التي يعاني منها اليوم المجتمع اللبناني، حيث كانت نهاية ولاية الرئيس " اميل لحود" رئيس الجمهورية اللبنانية في ٢٠٠٤/٩/٢٣ ، ولكن مجلس النواب الواقع تحت النفوذ السوري مدد ولاية الرئيس لحود ثلاث سنوات رغم معارضة كثيرين ممن كانوا معروفين بولائهم للنظام السوري ، وكان في طليعة هؤلاء الرافضين الرئيس " رفيق الحريري " ، وكان آنذاك رئيسا للحكومة ، وقد صرح علنا انه (يكسر يده ولايوقع مرسوم التمديد للرئيس لحود) ، لكن تم تمديد ثلاث سنوات له ، وكان رئيس الوزراء " رفيق الحريري " قد تم اغتياله في ٢٠٠٥ /٢/١٤ بعد حوالي اربعة اشهر من التمديّد حيث تم تفخيخ موكبه في بيروت مما ادى الى مقتله مع ٢٠ من مرافقيه ، وتوجه الاتهام الى سوريا

[١٩] حازم صاغية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٦.

، وطالبت الحكومة اللبنانية تحقيقا دوليا ثم طلبت انشاء محكمة دولية لمحاكمة الجناة والمتورطين في اغتيال" الحريري " رغم اعتراض سوريا على ذلك ، خوفا من تسييس المحاكمة واتهام النظام السوري بالوقوف وراءها[٢٠].

واقدم وزراء " حزب الله" وحركة "امل " على الانسحاب من الحكومة احتجاجا على صدور القرار بحق سوريا من دون موافقتهم ، فالقرارالامريكي – الفرنسي المرقم ب (١٥٥٩) والقاضي بإنسحاب الجيش السوري من لبنان وتسليم اسلحة المليشيات التي لم يبق منها مسلحا الا" حزب الله"[٢١].

وعقب اغتيال الحريري حدثت تطورات في لبنان ففي ٢٨ شباط ٢٠٠٥ قدم "عمركرامي" استقالة من الحكومة بعد اتهامها بالتقصير أو التواطؤ في الاغتيال ، ومن الجانب السوري اعلن الرئيس " بشار الاسد " في ٥ اذار ٢٠٠٥ سحب الجيش السوري من لبنان بعد ٢٩ عاما من الدخول اليها ، بالمقابل اقام حلفاء سوريا في لبنان مهرجاناً خطابياً يشكرونها على دورها الفاعل في لبنان، و في٧ نيسان ٢٠٠٥ كان مجلس الامن قد اصدر قرارا بتشكيل لجنة تحقيق دولية في اغتيال الحريري، بناءً على مشروع امريكي– فرنسي بريطاني تم تكليف القاضي الالماني "ديتليف ميليس" برئاستها وكان "ميليس" قد استجوب قرب دمشق مسؤولين سوريين بوصفهم شهودا بينهم اللواء "غازي كنعان" والعميد "رستم غزالة"، كما قامت فرنسا بتوقيف الشاهد السوري في القضية " محمد زهير الصديق " بناءً على توصية " ميليس " وكان القضاء اللبناني قد اشتبه في تورطه بالجريمة وقدم معلومات مغلوطة لتضليل التحقيق ، وكان ميليس قد حصل على ادلة تدين سوريا الانه استقال من اللجنة المكلفة بالتحقيق في ١٢ كانون الاول ٢٠٠٥ ، وتم تكليف القاضي البلجيكي "سيرج براميرتس" في ١١ كانون الثاني ٢٠٠٦ لاستكمال التحقيق ، وكانت السلطات اللبنانية قد قامت بإخلاء سبيل اربعة ضباط لبنانيين في ٣٠ نيسان ٢٠٠٩ وهم موالين لسوريا وذلك لعدم كفاية الادلة ضدهم[٢٢].

كما شهدت لبنان مابين المدة من ٢٩ ايارو١٩ حزيران ٢٠٠٥ اول انتخابات تشريعية تجري منذ ٣٠ عاما في ظل غياب الوجود السوري مما اعطاها حيوية ملفته للنظر، لان هذه الانتخابات تحررت من الهيمنة السورية، وتميزت الانتخابات بوجود تحالفات لقوى سياسية كبرى لم

---

[٢٠] ابراهيم النجار،مصدر سيق ذكره ، ص ٢٥ .

[٢١] المصدر نفسه، ص٢٥.

[٢٢] اغتيال الحريري : محطات وتداعيات http://www.aljazeera.com,p.3

تترك أي امل بالفوز للمرشحين المنفردين والمستقلين، وسيطر تيار المستقبل وحلفاؤه على محافظة بيروت، فيما سيطر حزب الله وحركة امل على محافظة الجنوب وعلى دائرة بعلبك في محافظة البقاع، وسيطر التيار الوطني الحر على دائرة كسروان في جبل لبنان، وعموما تمثلت المعركة ككل في صراع بين تحالف قوى المعارضة بزعامة "تيار المستقبل" والقوى السياسية الموالية للحكم الحالي والمتحالفة مع رئيس الجمهورية "اميل لحود"، وجاءت النتيجة آنذاك تمكن تحالف قوى المعارضة من الحصول على ٧٢ مقعدا نيابيا الأمر الذي أعطى للمعارضة اغلبية مطلقة تتيح لها تقرير من يشغل منصبي رئاسة مجلس النواب ورئاسة الحكومة والحصول على اصوات كافية لاقرار مشاريع القوانين التي تتبناها[٢٣].

ترافقا مع المستجدات المتواترة في قضية اغتيال الحريري نجد ان لبنان عانت وضعا صعبا من جراء الاجتياح الاسرائيلي لجنوب لبنان في تموز ٢٠٠٦ ، مستهدفة حينها قواعد حزب الله التي عدتها اسرائيل تهديداً مباشراً للامن الاسرائيلي، وكانت اسباب الحرب الاسرائيلية على لبنان هي قيام اعضاء من حزب الله بإختطاف جنديين اسرائيليين بالقرب من مزارع شبعا التي لاتزال تحت الاحتلال عدت مسبقاً، وشاركت فيها قوات ضخمة برية وبحرية وجوية وقد شمل العدوان كل الاراضي والاجواء اللبنانية، كما شمل قصف البوارج الاسرائيلية للمدن اللبنانية كافة وتم فرض حصار شامل على طرق المواصلات البرية والجوية فضلاً عن مراكز الحدود ومراكز الاتصالات،كما ان اسرائيل اتهمت حزب الله منذ انسحابها من الجنوب بأنه يقدم مساعدات مادية ولوجستية وتدريبية للتنظيمات الفلسطينية المعارضة ويدعم الانتفاضة الفلسطينية الثانية التي اندلعت في اواخر العام ٢٠٠٠ وانه شريك في تنفيذ الهجمات في الضفة الغربية وهو مالم ينفه الامين العام لحزب الله إذ صرح في اذار ٢٠٠٢ بأن الحزب كان يمنح مساعدة مباشرة للفلسطينيين بعد ان قبض على اثنين من مقاتلي الحزب بواسطة السلطات الاردنية لمحاولتهما تهريب صواريخ كاتيوشا الى الضفة الغربية[٢٤].

---

[٢٣] سامح سعيد عبود ، غروب شمس الانظمة العربية من نهايات القرن الماضي الى بدايات القرن الواحد والعشرين ، مركز المحروسة للنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص ٣٤٩-٣٥٠ .

[٢٤] د. محمود علي الداود ، الحرب الاسرائيلية السادسة على لبنان ،مجلة العرب والمستقبل، العدد ٢٠ ، ايلول ٢٠٠٧ ، ص١.، وايضا ابراهيم غالي ، حزب الله بين المقاومة ومتاهات السياسة اللبنانية، كراسات استراتيجية ،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الاهرام ،القاهرة ، العدد ١٧٣ ، اذار ٢٠٠٧ ، ص ٢٨ .

ومن ابرز تداعيات العدوان الاسرائيلي على الشعب اللبناني هروب مئات الالوف من اللاجئين من مدنهم وقراهم ومزارعهم الذين اخذوا يتدفقون الى المناطق الشمالية املا بالحصول على مأوى علما بأن عددا كبيرا من اللاجئين لم يسلموا من هجمات الطائرات الاسرائيلية[٢٥].

واسرائيل لم تنس ماجرى من جراء انسحابها من جنوب لبنان في ايار العام ٢٠٠٠ بعد القرارين اللذين صدرا من مجلس الامن والمرقمين ب٤٢٥ و٤٢٦ والذي جاء بعد محصلة لانهيار مباحثات السلام السورية – الاسرائيلية ولعمليات حرب العصابات الناجحة التي تستهدف اسرائيل، ولتزايد اعداد الاصابات التي تلحق بالاسرائيليين ، بالمقابل قامت اسرائيل بثلاث عمليات غزو رئيسة داخل لبنان في الاعوام ١٩٩٣ و١٩٩٦و٢٠٠٠ ، غير ان هذه العمليات وما صاحبها من غارات لن تفلح في ردع حزب الله عن اجبار اسرائيل عن الانسحاب ، بل ان اخر عملية غزواسرائيلية تمت قبل وقت قصير من اتخاذ حكومة رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق " ايهود باراك" قرارا بسحب قواته من لبنان، وموضوع الانسحاب الاسرائيلي من جنوب لبنان كان قد حدا بالحكومة اللبنانية الى عدّ يوم ٢٥ ايار ٢٠٠٠ عيداً وطنياً للمقاومة اللبنانية[٢٦].

وطبقا لما سبق نجد ان حرب تموز ٢٠٠٦ كان لها اسبابها من قبل اسرائيل ويمكن اجمالها بالنقاط الآتية[٢٧]:

١. إعادة الاعتبار لسمعة القوات الاسرائيلية التي منيت بهزائم كبيرة امام قوات المقاومة اللبنانية المتمثلة بفصائل حزب الله وخصوصا في العام ٢٠٠٥ ، حيث قام رئيس الوزراء الاسرائيلي "يهود اولمرت" بإختيار افضل الفرق العسكرية الاسرائيلية للهجوم على لبنان وتحقيق خطة عسكرية واسعة تشمل كافة الاراضي والاجواء اللبنانية.
٢. القضاء عسكريا على المقاومة اللبنانية واخراج حزب الله من حلبة الصراع العربي– الاسرائيلي وتهميشه كليا، وكانت القيادة الاسرائيلية تتطلع الى نجاح عسكري يمهد الطريق لسيطرة عسكرية شاملة على كل مناطق الصراع المحيطة بإسرائيل عن طريق تحطيم قوى المقاومة العربية والاسلامية المتمثلة بحركة حماس والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وحزب الله.

[٢٥] المصدر نفسه، ص١.
[٢٦] د. وليد مبارك ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٠ .
[٢٧] د. محمود علي الداود ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢–٣ .

٣. اضعاف التجربة السياسية اللبنانية وخلق حالة من الفتنة الداخلية بين حزب الله الذي يقود المقاومة وبين الاحزاب الوطنية الاخرى السنية والمسيحية واشاعة حالة من عدم الاستقرار في داخل لبنان يكون لها تداعيات سلبية على الاقتصاد اللبناني وخصوصا السياحة اللبنانية، وعلى التحالفات الهشة.

٤. العلاقات بين رئاسة الجمهورية المتمثلة " بأميل لحود" والتيارات السياسية الجديدة مثل تيار المستقبل والذي تمثل ارث الحريري وعائلته والقوى المتحالفة معه، وكان الاعلام الاسرائيلي قد دأب على اظهارحزب الله على انه حركة ارهابية متطرفة تهدف للقضاء على القوى السياسية الاخرى المعتدلة وكذلك على القوى المسيحية والذي يعد البطريارك الماروني صفير المرجع الديني للطائفة المارونية المسيحية .

٥. هدفت اسرائيل الى مضاعفة حالات الشك بين السلطة اللبنانية والقواعد الفلسطينية في لبنان وبشكل اكبربين حزب الله والمراكز المسيحية .

٦. العمل على تدمير الاقتصاد اللبناني الذي ازدهر كثيرا بعد الحرب الاهلية عام ١٩٩٠ .

٧. الحرب على جنوب لبنان هو تحدٍ لسوريا حليفة حزب الله والى ايران الدولة الرئيسة التي تمول المقاومة اللبنانية بالمال والسلاح ، حيث اعتقد الاسرائيليون ان الانتصار في لبنان هو اندحار لمخططات كل من سوريا وايران والقوى الاصولية الاسلامية.

اما عن المقاومة اللبنانية لاسرائيل فيسجل انها مقاومة فذة سجلت اهمية كبرى ليس بمستوى تخطيطها واستعدادها فقط ، ولكن ايضا بمستواها العالي القتالي الفني والمعنوي ، ويفسر هذا الموضوع من قبل المقاومة بأنه تزاوج العقل مع الايمان الذي وفر للمقاوم اللبناني ماانجزه العقل من تدريب على مستوى عال وماانجزه الايمان من استبسال في القتال حتى الشهادة وكان ذلك مصدرتفوق على المقاتل الاسرائيلي وهي امور اعترف العدو فيها بمرارة، فضلا عن ذلك ان المقاومة اللبنانية اثبتت تماسكها حيث لم تتمكن اجهزة المخابرات الاسرائيلية من اختراقها واستطاعت قيادة حزب الله ان تستمر في ادارة المعركة من دون ان تفقد أياً من قياداتها واستمرت قيادة غرفة العمليات تدير المعركة مع اسرائيل حتى اخر يوم من القتال[٢٨].

[٢٨] د. خير الدين حسيب ، حول الحرب الاسرائيلية على لبنان وتداعياتها ،مجلة المستقبل العربي ، السنة ٢٩ ، العدد ٣٣١ ، ايلول ٢٠٠٦ ، ص٨-٩ .

لقد كشفت المواجهة بين المقاومة اللبنانية واسرائيل عن امرين بالغي الاهمية في لبنان هما[٢٩]:

١. عمق التضامن الوطني على المستوى الشعبي وهوماتجلى في الاحتضان اللبناني العارم وغير مسبوق لمئات الالاف من المواطنين الذين اضطرتهم ظروف المعركة الى مغادرة منازلهم وقراهم وبلداتهم .
٢. عمق ثقافة المقاومة لدى قطاعات واسعة من ابناء الشعب اللبناني ولاسيما في الجنوب ، فهؤلاء اللبنانيون على رغم جراحهم النازفة ازداد تعلقهم بخيار المقاومة ونهج الصمود .

ومما يلاحظ على الصعيد السياسي في لبنان ان حقبة مابعد حرب تموز ٢٠٠٦ قد كرست حالة الاستقطاب الداخلي فيما بين القوى السياسية اللبنانية، فقد توزعت القوى السياسية اللبنانية على تيارين رئيسين[٣٠]:

الاول: ضم ائتلاف الاكثرية في مجلس النواب وهي كتلة المستقبل برئاسة "سعد الحريري" وقائد القوات التنفيذية للقوات اللبنانية برئاسة "سمير جعجع" وقد تبنى هذا التيار تنحية الرئيس "اميل لحود" وتنفيذ القرار ١٥٥٩ الخاص بنزع سلاح المقاومة.

اما التيار الثاني فقد ضم كلا من الرئيس "اميل لحود" وحزب الله برئاسة زعيمهِ "حسن نصر الله" الامين العام وحركة امل برئاسة "نبيه بري" رئيس مجلس النواب والتيار الوطني الحر برئاسة "العماد ميشال عون"، ودعا هذا التيار الى الابقاء على سلاح المقاومة مادامت هناك أراضٍ لبنانية محتلة في اشارة الى مزارع شبعا التي اصرت القوات الاسرائيلية على احتلالها بعد انسحابها من جنوب لبنان في ايار ٢٠٠٠، كما دعم هذا بقاء "اميل لحود" حتى انتهاء مدة التمديد في تشرين الثاني ٢٠٠٧.

هذه العملية وماتلاها من مواجهات عسكرية احدثت هزة كبيرة في الداخل اللبناني حيث انقسم السياسيون بين رافض لها من منطلق اقحام لبنان في مغامرة نحو المجهول، خاصة ان اسرائيل تعمدت الى شن حرب ابادة ضد الشعب اللبناني بهدف تحميل حزب الله المسؤولية عن نشوب الحرب، اما التيار المؤيد لها، عد العملية من قبيل الدفاع عن النفس وهي لغرض وطني لبناني في المقام الاول تهدف الى تحرير وفك الاسرى اللبنانيين الذين لم يعد يهتم بهم احد لافي الداخل اوفي الخارج، وفي المقابل رفض رئيس كتلة المستقبل "سعد الحريري" ان يكون لبنان ساحة

[٢٩] د.خير الدين حسيب،العدوان على لبنان: الاهداف والنتائج، المستقبل العربي، السنة ٢٩، العدد ٣٣٠، آب ٢٠٠٦، ص٢٩ .
[٣٠] لبنان بعد العدوان جدل سياسي وتماسك وطني، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٥- ٢٠٠٦، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٤٧ .

يستخدمها البعض لاغراض اخرى، كما انتقد "وليد جنبلاط" زعيم اللقاء الديمقراطي ماسماه مزايدة حزب الله المدعومة من سوريا وايران بعد خطف الجنديين الاسرائيليين متهما سوريا بالسعي الى وضع اليد على لبنان من جديد عبر الحزب اللبناني[٣١].

في الحقيقة ان مسألة الصراع بين حزب الله واسرائيل يوجد فيها تداخل اقليمي وخاصة من قبل سوريا ، فالاخيرة عندما وجدت نفسها غير قادرة على التصرف بأكثر اوراقها اهمية في الجنوب اللبناني اثناء مفاوضاتها مع اسرائيل فكان لابد من ابقاء الصراع هناك وخاصة فيما يتعلق بمزارع شبعا، ومع ان لبنان يطالب بهذه المزارع التي تبلغ مساحتها ٢٥ كم مربع من الاراضي الصالحة للزراعة الاان الاعتقاد السائد هو انها تشكل جزءً من مرتفعات الجولان السورية التي تحتلها اسرائيل ، وعندما انشأت الامم المتحدة الخط الازرق كخط حدودي مابين اسرائيل ولبنان يبلغ طوله ١٤٦ كيلو مترا ، للتثبت من اكتمال الانسحاب الاسرائيلي اللبناني استثنيت منه مزارع شبعا، وكان الخط الازرق هذا قد رسم استنادا الى الاتفاقية المعقودة بين بريطانيا وفرنسا في العام ١٩٢٣ كسلطات انتداب كانتا تحكم كل من فلسطين ولبنان إلا إن هذه المزارع تعود للبنان فيما تصر اسرائيل على انها استولت عليها في حرب العام ١٩٦٧، ومن ثم فأن مصيرها ينبغي ان يتقرر عبر مفاوضات طبقاً لقراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨ وهذا هو جوهر الخلاف بين اسرائيل وحزب الله وسوريا[٣٢].

تم وقف الحرب بين حزب الله واسرائيل في ١٣ اب ٢٠٠٦ بموجب القرار الدولي المرقم ١٧٠١ وقد رأت الحكومة اللبنانية أن هذا القرار يصب في مصلحتها لكنها سجلت عليه بعض التحفظات وهي[٣٣]:

١. عدم تضمين قرار مجلس الامن اي مسؤولية لاسرائيل عن القصف التدميري الذي الحقته بلبنان والاكتفاء بإلقاء المسؤولية على مقاتلي حزب الله.
٢. عدم تحديد مجلس الامن موعدا محددا لوقف اطلاق النار مما افسح المجال امام اسرائيل لمواصلة عدوانها على لبنان .
٣. استفادة اسرائيل من عدم تحديد موعد لوقف العمليات العدائية الامر الذي اتاح لها شن هجوم بري ودفع قواتها بهدف الوصول الى مجرى نهر الليطاني .

---

[٣١] **المصدر نفسه، ص ، ٤٧-٤٨ .**

[٣٢] **د. وليد مبارك ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٥-٣٦ .**

[٣٣] **لبنان بعد العدوان جدل سياسي وتماسك وطني ، ص ٥١،و ايضا : ابراهيم غالي ، مصدر سبق ذكره ، ٣٥.**

٤. عدم تحديد مستقبل مزارع شبعا مما يعني ابقاء ارض لبنانية محتلة .
٥. الاشارة الى ارتباط الوضع في لبنان بالامن العالمي لان ذلك يخلق التباسا يمكن استغلاله بالمستقبل لاتخاذ خطوات من دون موافقة لبنان .
٦. وكان القرار ١٧٠١ كافيا بأن يزيد من حدة الانقسامات السياسية بين الموالاة والمعارضة فأولا اكد القرار في بنده الثالث على ضرورة بسط الحكومة اللبنانية سلطتها على كل الاراضي اللبنانية ، وبما يؤدي الى عدم وجود اي سلاح بدون موافقة الحكومة اللبنانية ، ووفقا للبند الثامن من القرار ، على الحكومة منع اي قوة اجنبية في لبنان لاتحظى بموافقة الحكومة اللبنانية ، وعليها منع بيع أو تسليم أي أسلحة أو معدات مرتبطة بها في لبنان ، بإستثناء تلك التي لم تسمح بها الحكومة اللبنانية ووفقا للبند ١٤ يطلب من الحكومة اللبنانية ضمان امن حدودها ونقاط الدخول بما يمنع دخول اسلحة اومعدات مرتبطة بها بدون موافقتها ويطلب من قوة الطوارئ الدولية تقديم المساعدة للحكومة اللبنانية بطلب منها، وفي مقابل كافة هذه الصلاحيات التي اعطاها القرار للحكومة اللبنانية فأنه لم يكفل لها مايساعدها على تنفيذ كافة ماسبق لانه ترك مسائل الصراع الاساسية مشرعة الابواب ، إذ ارجأ لوقت لاحق الحديث عن انسحاب اسرائيل من مزارع شبعا واعادة الاسرى اللبنانيين من السجون الاسرائيلية وترسيم حدود لبنان والتي ذكرها القرار وفقا لما هو وارد في اتفاقية الهدنة الاسرائيلية الموقعة في اذار ١٩٤٩ مايعني الاعتراف بأن مزارع شبعا وتلال كفر شوبا هي أراضٍ محتلة.

وما ان انتهت المعارك العسكرية بسريان وقف اطلاق النار حتى بدأت المعارك السياسية بين القوى اللبنانية حول ملف سلاح حزب الله الذي فرض نفسه على الساحة اللبنانية ومداولات مجلس الوزراء اللبناني في ظل تمسك حزب الله بسلاحه ويستند حزب الله في موقفه من عدم نزع سلاحه[٣٤]:

١. ان مصلحة المقاومة والدولة هي مصلحة واحدة لاتختلف اوتتناقض .
٢. ان أي انتصار للمقاومة هوانتصار للدولة اللبنانية ومن ثم فأن من مصلحة الدولة عدم الدخول في سجالات حول سلاح الحزب من شأنها ان تضر بالبلاد والشعب اللبناني وبمصلحته .

[٣٤] المصدر نفسه، ص٥٢.

٣. ان الجيش اللبناني اضعف من ان يواجه اسرائيل أو يصد أي اعتداء اسرائيلي محتمل ، ومن ثم فأن أي معركة مع اسرائيل ستنتهي لصالحها نظرا لعدم التوازن الكبير بين الطرفين ولذلك فأن المقاومة عامل وعنصر رادع لاسرائيل
٤. انه لايمكن التخلي عن السلاح قبل تحرير كافة الاراضي اللبنانية واستعادة مزارع شبعا من العدو الاسرائيلي واطلاق سراح جميع الاسرى والمعتقلين اللبنانيين ، وبعدها فقط يمكن البحث في موضوع استراتيجية دفاعية فعالة للتصدي لاي اعتداء اسرائيلي وبعدها ايضا يمكن الحديث عن سلاح حزب الله .
٥. انه لايوجد مبرر للتخوف من سلاح الحزب على الصعيد الداخلي خاصة ان هذا السلاح هو ضمانة للوحدة الوطنية ولجميع اللبنانيين وانه لم يتم استخدامه اواستثمارانجازاته في مشاريع ضيقة مصلحية تختلف عن مصالح لبنان والشعب اللبناني .

عاشت لبنان ازمة تشكيل الحكومة بعد انتهاء عهد الرئيس لحود اواخر العام ٢٠٠٧ ، وانطلقت الازمة بالمطالبة برئيس توافقي أي بمرشح يلقى تأييدا من جميع الفرقاء اللبنانيين ، استعصى السجال على هذا المستوى الى ان طرحت الاكثرية النيابية ترشيح قائد الجيش العماد ميشال سليمان[٣٥].

وكان اختيار رئيس الجمهورية اللبنانية قد وضع حدا للازمة التي استمرت ١٨ شهرا وتشكيل حكومة وحدة وطنية في ١٥ ايار ٢٠٠٨ بعد ان تمكن وفد من الجامعة العربية من التوصل الى اتفاق ينص على سحب مقاتلي حزب الله وفتح طريق مطار بيروت واستئناف الحوار اللبناني عل اساس المبادرة العربية التي تنص على انتخاب العماد "ميشال سليمان " رئيسا وتشكيل حكومة وحدة وطنية واعتماد قانون انتخاب جديد ليفتح ذلك الطريق الى حوار في الدوحة بين اقطاب الموالاة والمعارضة ورئيسي الحكومة والبرلمان وبرعاية عربية بوجود امير قطرالشيخ " حمد بن خليفة ال ثاني " والامين العام لجامعة الدول العربية السيد " عمرو موسى" ليتم التوصل الى اتفاق الدوحة في ٢١ ايار ٢٠٠٨ ومن ابرز نقاطه[٣٦]:

---

[٣٥] سليم الحص، لبنان على عتبة المجهول، مجلة المستقبل العربي، السنة٣٠ ، العدد ٣٤٧ ، كانون الثاني ٢٠٠٨ ، ص ٦ .

[٣٦] محسن عوض وابراهيم علام ، حقوق الانسان في الوطن العربي ، تقرير المنظمة العربية لحقوق الانسان عن حالة حقوق الانسان في الوطن العربي : التقرير السنوي (٢٠٠٨-٢٠٠٩) مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ١٧٤-١٧٥ .

١. اتفقت الاطراف على ان يدعو رئيس مجلس النواب البرلمان اللبناني الى الانعقاد طبقا للقواعد المتبعه خلال ٢٤ ساعة لانتخاب المرشح التوافقي العماد ميشال سليمان رئيسا للجمهورية .
٢. تشكيل حكومة وحدة وطنية من ٣٠ وزيرا توزع على اساس ١٦ وزيرا للاغلبية ، ١١ للمعارضة ، ٣ للرئيس ، وتتعهد كافة الاطراف بمقتضى هذا الاتفاق بعدم الاستقالة او اعاقة عمل الحكومة .
٣. اعتماد القضاء طبقا لقانون ١٩٦٠ كدائرة انتخابية في لبنان ، ومناقشة البرلمان للبنود الاصلاحية الواردة في اقتراح القانون الذي اعدته اللجنة الوطنية برئاسة الوزير السابق " فؤاد بطرس " .

وفيما يتعلق بتعزيز سلطات الدولة وحصر السلاح بيدها ، اشار الاتفاق الى ان الحوار انطلق في الدوحة وتم الاتفاق على[٣٧]:

١. تعهد الاطراف بحظر اللجوء الى استخدام السلاح او العنف او الاحتكام اليه فيما يطرأمن خلافات وتحت أي ظرف كان ، وحصر السلطة الامنية والعسكرية على اللبنانيين والمقيمين بيد الدولة بما يشكل الضمانة لاستمرار صيغة العيش المشترك والسلم الاهلي .
٢. تطبيق القانون واحترام سيادة الدولة في كافة المناطق اللبنانية .
٣. يتم استئناف هذا الحوار برئاسة رئيس الجمهورية فور انتخابه ، وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية وبمشاركة الجامعة العربية وبما يعزز الثقة عند اللبنانيين .

قوبل الاتفاق بترحيب لبناني وعربي ودولي ، وقد اكد الامين العام لجامعة الدول العربية السيد "عمرو موسى" (ان الاتفاق عبر عن روح المبادرة العربية لحل الازمة اللبنانية وانه اعتمد صيغة لاغالب ولامغلوب مؤكدا انها الصيغة الامثل في لبنان ، وبالفعل جرت الانتخابات وانتخب مجلس النواب العماد " ميشال سليمان" رئيسا للبنان بأغلبية ١١٨ صوتا من اصل ١٢٧ صوتا حضروا جلسة الانتخاب، وتنافس على مقاعد مجلس النواب البالغة ١٢٨ مقعدا ٥٨٧ مرشحا بينهم ثماني سيدات حسمت ثلاثة منها بالتزكية ، واظهرت النتائج ان تكتل الموالاة حصل على ٧١ مقعدا مقابل ٥٧ مقعدا لتحالف المعارضة وقبلت المعارضة النتائج وعززت النتيجة من موقع الموالاة وانتقصت من مقاعد المعارضة[٣٨].

[٣٧] المصدر نفسه، ص١٧٥.
[٣٨] المصدر نفسه، ص١٨٤.

على ضوء الطرح السابق نجد ان لبنان عاشت ازمات وطنية كبيرة منذ ايلول ٢٠٠٤ عند صدور القرار الدولي المرقم ١٥٥٩ والقاضي بإنسحاب الجيش السوري من لبنان وانتخاب رئيس جمهورية للبنان غير موالٍ لسوريا وعلى اسس ديمقراطية بديلا للرئيس " اميل لحود " وتصاعدت الازمة في لبنان بعد اغتيال رئيس وزراء لبنان " رفيق الحريرى " الرافض للوجود السوري على الاراضي اللبنانية ومن هنا تأزم الوضع السياسي في لبنان بين المؤيدين للوجود السوري والرافضين لهذا الوجود ، ترافقت هذه الازمات مع المطالبة بمحكمة دولية للتوصل الى المتورطين بمقتل " الحريري " ، والى يومنا هذا نلاحظ ان هناك جدلاً كبيراً بشأن هذه المحكمة الدولية حيث ترى الموالاة بضرورة كشف الحقائق والدول الاقليمية المتورطة بهذا الاغتيال ، اما المعارضة فترى بمحكمة "الحريري " سببا في انقسام الشعب اللبناني ، وسببا رئيساً في تشرذم البلاد واعطاء فرصة للقوى الكبرى كالولايات المتحدة الامريكية وفرنسا للتدخل بالشؤون الداخلية للبنان وعدم ترك ابنائها يقررون مصيرهم بأيديهم

المبحث الثالث: استمرار الصراع بين الاطراف السياسية اللبنانية ومستقبل لبنان في ظل التطورات السياسية الحالية

شهدت لبنان في ٧ حزيران العام ٢٠٠٩ انتخابات نيابية وهي انتخابات عامة تحصل كل اربع سنوات وتوزع مقاعد المجلس بالتساوي بين المسيحين والمسلمين وعلى اساس نسبي بين طوائف الجماعتين وبين المناطق الجغرافية ويمثل النواب الشعب اللبناني بكامله وليس دوائرهم الانتخابية فقط وتتقاطع الولاءات الطائفية مع الولاءات الحزبية[٣٩].

بعد مرور سنة على الانتخابات الرئاسية التي تم فيها انتخاب الرئيس " ميشال سليمان والعمل على تشكيل حكومة وحدة وطنية ، ولكن كانت ولادة الحكومة ولادة عسيرة فقد تجاوز عدد المرشحين للانتخابات النيابية السبعمائة مرشح،في حين كان عدد المرشحين في العام ٢٠٠٥ اقل من خمسمائة علما انه لم يرتفع عدد المقاعد النيابية عما كان عليه في السابق وهو ١٢٨ مقعدا، ودل التسارع على المشاركة في الانتخابات على امرين بارزين[٤٠]:

١. ان معظم الشخصيات تعتقد ان العبور الى السياسة يتم بواسطة الانتخابات النيابية .

[٣٩] سامح سعيد عبود ، مدر سبق ذكره ، ص ٣٥١ .

[٤٠] كريم بقرادوني، حكومة وحدة وطنية انى تكن النتائج الانتخابية، مجلة الحوادث، العدد ٢٧٣٨ ، نيسان ٢٠٠٩ ، ص ٢٦ .

٢. ان الاحزاب لاتمسك بزمام الانتخابات ويتمتع الافراد بمساحة واسعة من الحركة فيترشحون على حسب اتجاهاتهم .

وكانت الشروط الموضوعية للتفاهم بالانتخابات متوافرة فالكل مقتنع بضرورة مشاركة كل الاطراف في الحكم وان نتائج الانتخابات ستكون متقاربة لاغالب ولامغلوب .

ووزير الداخلية اللبنانية برئاسة" زياد بارود " ابدى ارتياحه من جراء وجود جهات وهيئات عربية و دولية لمراقبة الانتخابات النيابية نتيجة لحراجة وخطورة هذه الانتخابات في ظل وجود اطراف عديدة متسارعة ، فقد تم دعوة مراقبين من المفوضية الاوروبية ومركز الرئيس الاميركي السابق " جيمي كارتر" والمعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية والحكومة التركية فضلا عن الحكومة الروسية[٤١].

وكلف الرئيس اللبناني "ميشال سليمان" النائب "سعد الحريري" زعيم كتلة المستقبل ورئيس اكبر كتلة في البرلمان في ٢٧ حزيران ٢٠٠٩ بتشكيل اول حكومة بعد انتخابات ٧ حزيران ٢٠٠٩، ولكن صعوبات جمة واجهت" الحريري" لتشكيل الحكومة واكد "الحريري" (بأن الهدف لن يكون سهلا والعراقيل قد تكون اكثر من الظاهر علما ان الظاهر منها كثير)، كما اكد "الحريري" بهذا الصدد (ان القضية الراهنة اكبر من تشكيل حكومة وتوزيع حصص وحقائب ، القضية الراهنة تتعلق بمصير وطن في لحظة اقليمية تكاد تكون الاخطر في تاريخ المنطقة)، وعد فوز قوى ١٤ آذار التي ينتمي اليها والمؤيدة لمحكمة الحريري والتي يعد ابرز اركانها بالغالبية في المجلس النيابي تكليفا واضحا بالحفاظ على ثوابت الدستور والمؤسسات والسيادة والاستقلال ومشروع بناء الدولة اللبنانية وتعزيز السلم الاهلي والاستقرار والاهتمام بالاقتصاد والتنمية والشأن المعيشي[٤٢].

واعلن الحريري قبل الانتخابات رفضه التام لترؤس أي حكومة فيها ثلث معطل للاقلية، في المقابل اعلنت قوى ٨آذار قبل الانتخابات تمسكها بالحصول على ثلث الوزراء زائدا واحد ا من اجل المشاركة في السلطة، الاان حزب الله وحركة امل لم تتطرقا الى هذا الامربالتحديد بعد الانتخابات، واكد حليفهما النائب المسيحي زعيم التيار الوطني الحر "ميشال عون" من جهته عن تمسكه بالتمثيل النسبي في الحكومة على اساس التمثيل النسبي في البرلمان، وحصلت الاقلية على ٥٧ نائبا من اصل ١٢٨ في مجلس النواب مقابل ٧١ للاكثرية[٤٣].

---

[٤١] عرب واجانب يتولون مراقبة الانتخابات ، مجلة الحوادث ، العدد ٢٧٤٠ ، ايار ٢٠٠٩ ، ص ١٢ .

[٤٢] تكليف سعد الحريري لتشكيل الحكومة اللبنانية .http//www. Israj.com,p.2

[٤٣] المصدر نفسه، ص٢.

ورحبت فرنسا الحليف التقليدي للبنان بتكليف "الحريري" تشكيل الحكومة اللبنانية واعربت له عن التهاني بتكليف الحكومة الجديدة، ولكن وبغض النظر عن الاسباب التقنية التي ادت الى استقالة حكومة "فؤاد السنيورة" السابقة وعدم قدرة "الحريري" على تشكيل الحكومة بسرعة، وبرغم من الاتفاق على صيغة لتقاسم مقاعدها بين الموالاة والمعارضة ورئيس الجمهورية العماد "ميشال سليمان"، فأن الترجمة العملية لعدم تاليف الحكومة هي غياب السلطة التنفيذية عن الساحة وتعطيل عمل السلطة التشريعية مما جعل البلاد تدخل في مرحلة تصريف الاعمال بالحد الادنى دون قدرة الحكومة الحالية على اتخاذ قرارات اساسية لانها اصبحت بحكم المستقيله منذ بداية ولاية المجلس النيابي[٤٤].

وشكلت الحكومة اللبنانية في تشرين الثاني٢٠٠٩ بعد مخاض طويل ، وهذه الحكومة اليوم عاجزة عن استيعاب خطط الاعمار وعدم تنفيذ الخطط الاقتصادية والصناعية بسبب انشغالها بالمحكمة الدولية والصراع مع حزب الله[٤٥].

وعليه حدث تطور مهم وخطير في لبنان اليوم في مطلع العام ٢٠١١ إذ حصل رئيس الوزراء اللبناني السابق "نجيب ميقاتي" المدعوم من قبل حزب الله على تأييد ٦٥ نائبا لبنانيا من اصل ١٢٨ يشكلون اعضاء البرلمان لترؤس حكومة جديدة وسقطت حكومة " سعد الحريري " نتيجة استقالة ١١ وزيرا بينهم عشرة يمثلون حزب الله وحلفاءه، بينما تجمع المئات من انصار الحريري في ٢٥/١/ ٢٠١١ في طرابلس للمشاركة في يوم الغضب دعا اليه "سعد الحريري" زعيم تيار المستقبل احتجاجا على ماسماه فرضا من جانب حزب الله لميقاتي في رئاسة الحكومة، ووضح النائب في كتلة تيار المستقبل "احمد فتفت" بأن ماحصل من مظاهرات كان مجرد رد فعل عفوي من جمهور تيار المستقبل دون اي تخطيط وطالب مناصريه بالالتزام بالقوانين والانسحاب من الطرقات وعدم التعدي على امن المواطنين والمؤسسات، في الوقت ذاته اعلن "سعد الحريري في ١٤ /٢/٢٠١١" بمناسبة الذكرى السادسة لاغتيال والده "رفيق الحريري" في ١٤ شباط العام ٢٠٠٥ انه سينتقل من موقع التسوية الى موقع المعارضة الواضحة كما اكد حماية المحكمة الخاصة بلبنان ورفض السلاح

[٤٤] لبنان بعد ثلاثة اشهر من الفراغ الحكومي والنائب عون يواصل التصعيد، صحيفة الشرق الاوسط ، العدد ١١٢٣٠ ، ٢٧ اب ٢٠٠٩

[٤٥] مرحلة حكومة اللاانتاج . http://www.aladiyaroline.com ,p.1-2

داخل لبنان وذلك عبر مقاومة مدنية سلمية وديمقراطية تؤكد حق اللبنانيين بتقرير مصيرهم وتواجه التحكم بعملية بناء الدولة من جانب سلاح غير شرعي[٤٦].

واكد عضو المكتب السياسي في تيار المستقبل ومسؤول منطقة الشمال "مصطفى علوش" (ان الانقلاب الذي يقوم به حزب الله محاولة لوضع رئاسة الوزراء تحت وصاية ولاية الفقيه)، وفي جديد موقف الادارة الامريكية من التطورات في لبنان حذرت واشنطن من تداعيات تعاظم دور حزب الله الذي ستكون له انعكاسات على العلاقات بين الولايات المتحدة ولبنان ، واكد "فيليب كراولي" بإسم الخارجية الامريكية على تعاظم الدور الذي يقوم به حزب الله في هذه الحكومة الجديدة، بالمقابل اعلن رئيس جبهة النضال الوطني النائب "وليد جنبلاط" (ان حكومة نجيب ميقاتي ليست في صدد الغاء المحكمة الدولية لانه لا أحد يستطيع الغاءها إلّا مجلس الامن لكن علينا العمل على درء كل المفاعيل السلبية للقرار الاتهامي في الداخل هذا هو المطلوب)[٤٧].

والوضع الحالي في لبنان متأزم بسبب البحث عن الحقيقة في اغتيال "الحريري" حيث اكد الحريري (انه وكل اللبنانيين يريدون الحقيقة ولاشيء اكثر من ذلك) حول اغتيال والده رئيس الوزراء السابق، واعلن انه بإنتظار القرار الذي ستصدره المحكمة الدولية بشأن اغتيال "رفيق الحريري" وعليه وقف لبنان على اعتاب ازمة سياسية قد اسقطت حكومة سعد الحريري الائتلافية بعد اتهام تيار المستقبل اعضاء في حزب الله بإغتيال والده، ونفى الامين العام لحزب الله السيد " حسن نصر الله " أي صلة بين الحزب ومقتل الحريري ووصف المحكمة بأنها مشروع اسرائيلي، وكانت ازمة سياسية قد نشبت بين انصار الحريري وانصار حزب الله في ايار ٢٠٠٨ واستمرت ١٨ شهرا عندما حاولت حكومة فؤاد السنيورة تفكيك شبكة هواتف للتجسس يديرها حزب الله، وادت الى قيام حرب بالشوارع واليوم ينتظر قرار المحكمة في تشرين الاول ٢٠١٠، واذا ماصدر قرار مضاد لحزب الله قد تسقط حكومة الحريري ، حيث ان حزب الله اليوم يمتلك القوة لاسقاط الحكومة وانتهت الازمة بعد محادثات الدوحة التي جاء ذكرها سابقا ، واليوم يخشى تكرار هذه الازمة على نطاق اوسع مما يجلب المشاكل للشعب اللبناني ، ولكن ربما اليوم السعودية وسوريا يعدان صمام الامان لمنع نشوب هذه الحرب الداخلية ، كما لدى حزب الله صور لطائرات اسرائيلية رصدت انها هي التي قتلت الحريري ، فيؤكد

---

[٤٦] **هل يقف لبنان على شفا ازمة سياسية تسقط الحكومة الحالية بسبب قضية اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري ؟ http://alquds.com.p.3وايضا : نجيب ميقاتي يحصل على تأييدغالبية نواب البرلمان لرئاسة الحكومة.http//www.new.nawaret.com.2011 وايضا ينظر: يوسف دياب ، المستقبل وحلفاؤه يحيون اليوم ذكرى اغتيال رفيق الحريري عشية اعلان القرار الاتهامي ، صحيفة الشرق الاوسط ، العدد ١١٧٦٦ ، ٢/١٤/ ٢٠١١.**

[٤٧] **تشكيل الحكومة اللبنانية: نجيب ميقاتي يحصل على الاغلبية .http//www. Z6zz.com**

نصر الله هل سيتم استدعاء اسرائيل للتحقيق في مقتل الحريري والجواب لا وبالتالي هناك خطورة كبيرة على مستقبل لبنان من جراء الاستمرار في فتح هذه القضية[٤٨].

في ظل الاوضاع الصعبة في لبنان يلاحظ ان الديمقراطية التوافقية اليوم محفوفة بالمخاطر، ولاسيما في ظل نقص الوعي في استيعاب مراميها الحقيقية وادراك اهميتها كمرحلة مؤقته على طريق بناء الوحدة الوطنية السليمة ، فهي وسيلة قد تمكن من تعزيز الانصهار الوطني بين الجماعات المتمايزة عن بعضها البعض، ولكن من اهم شروط نجاحها هو النظر اليها على انها نقطة البداية الآمنة لهذه الجماعات كي تنطلق منها وتتجمع وتوحد جهودها لدعم مسيرة المجتمع نحو النمو والتقدم، وحتى لايؤول الامر في لبنان الى طرح الفدرالية التي لاتناسب طبعا الوضع اللبناني بثقافته العربية الواحدة بأقلياته المتعددة والمتخالطة في السكن والقربى والعمل، وغيره مما ينبغي من جهة اخرى، ومن باب الحفاظ على الديمقراطية نفسها حصر التوافق في بعض المواضيع المهمة التي يجب تحديدها بطريقة حصرية حتى لاتخرج الديمقراطية عن اطارها، وتتحول بإتجاه التنازع على تقاسم الحصص والمكاسب بين الجماعات مايؤول حتما الى الفوضى وشل عمل الدولة وعدم التوافق اثرها على أي شأن كان وضياع الديمقراطية من اساسها[٤٩].

وهكذا فأن الديمقراطية التي تعني حكم الشعب تحولت في لبنان الى حكم المذاهب لان نظام الحكم بعد الطائف ، بات اشبه مايكون بكونفدرالية مذهبية تملك فيها كل مجموعة من الوزراء الممثلين لمذاهبهم داخل مجلس الوزراء ، امكانية شل عمل هذا المجلس طبقا لما يماثل عادة حق الفيتو في أي كونفدرالية تجمع بين دول مستقلة في الاساس[٥٠].

في ضوء الطرح السابق نجد لبنان اليوم تعيش وضعا صعبا في ظل استمرار الصراع بين تيار المستقبل الذي يتزعمه " سعد الحريري " نجل رئيس الوزراء الراحل " رفيق الحريري " وبين حزب الله الذي يتزعمه السيد " حسن نصر الله " ومن ثمَّ ان وضع الحكومة اللبنانية في غاية الحرج اذا ماصدر قرار للمحكمة الدولية يدين اعضاء من حزب الله في قضية اغتيال الحريري وبالفعل هذا الموضوع ادى الى إسقاط حكومة "سعد الحريري" ليصبح "نجيب ميقاتي" رئيسا لحكومة لبنان والذي ربما تستطيع حكومته ان تنجح في حسم عدد من الملفات الاقتصادية الملحة ومنها البطالة وارتفاع اسعار المحروقات وعجز الميزانية الحكومية وتسريع نمو الاقتصاد واطلاق مشاريع تنموية في

---

[٤٨] هل يقف لبنان على شفا ازمة سياسية تسقط الحكومة الحالية ، مصدر سبق ذكره ،ص ٣ .

[٤٩] هناء صوفي عبد الحي، الديمقراطية التنافسية والديمقراطية التوافقية (الحالة اللبنانية)، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد ١٢، ٢٠٠٦، ص١٣٤.

[٥٠] المصدر نفسه، ص١٣٥.

مناطق لبنانية بقيت طويلا خارج حسابات الحكومات السابقة لاسباب سياسة، واليوم هناك جدل واسع داخل البرلمان اللبناني وخاصة من قبل وزراء حزب الله فيما يتعلق بالميزانية العامة المخصصة لتمويل المحكمة الدولية الخاصة بالحريري فهم يرون انتفاء الحاجة لهذه المحكمة التي تستنزف الاموال اللبنانية ، في حين يتمسك الحريري بهذه المحكمة ويطالب بكشف الحقائق فالى اين ستصل لبنان في ظل الاوضاع المتأزمة الراهنة ، مع تحول "سعد الحريري" وكتلته الى خندق المعارضة ومع استمرار الدعم الامريكي للمحكمة الدولية الخاصة بإغتيال " رفيق الحريري "؟ .

الخاتمة

في ضوء الطرح السابق نجد ان لبنان عاشت وتعيش في ظل اوضاع صعبة ناجمة من التكوين الطائفي الذي يتكون منه النظام السياسي في لبنان ، ولايتمحور الوضع السياسي في لبنان حول الدولة بل حول المجتمع ، مما جعل لبنان محوراً أساسياً في ظل التخطيط الاقليمي والدولي ، وادى ذلك الوضع الى وقوعها في فخ الطائفية السياسية الذي انعكس بشكل واضح على النظام السياسي اللبناني وعلى التشكيل الحكومي فيها.

وحتى عندما نشبت الحرب الاهلية في لبنان مابين العام ١٩٧٥-١٩٨٩ فأنها لم تكن حربا مباشرة يكون فيها صالح لاحدى الطوائف على الاخرى في لبنان وانما كانت حربا بالنيابة عن اطراف اقليمية قوية وفاعلة بسبب تقاطع المصالح فيما يتعلق بالصراع العربي- الاسرائيلي ، حيث اصبحت لبنان آنذاك مسرحاً دموياً لتصفية الحسابات بين الفصائل المتصارعة .

وجاء اتفاق الطائف في العام ١٩٨٩ ليضع حدا للحرب الاهلية ولكن ظل الوضع متأزما بسبب الوجود السوري على الاراضي اللبنانية حفاظا على امن لبنان ، فسوريا قامت بدور محوري نيابة عن الانظمة العربية لمنع لبنان من الانزلاق الى الحرب الاهلية مقابل مساعدات تحصل عليها سوريا ، ولكن لم يحظ الوجود السوري بمباركة جميع الاطراف السياسية في لبنان .

وكانت لبنان قد عاشت ازمة سياسية كبيرة في العام ٢٠٠٤ ، وهذه الازمة نشبت بسبب القرار الدولي ١٥٥٩ والقاضي بإنسحاب القوات السورية من الاراضي اللبنانية ، فضلا عن وجوب اجراء انتخاب على اسس ديمقراطية لرئيس الجمهورية بديلا للرئيس اميل لحود الموالي لسوريا وللوجود السوري في لبنان ، وهذا القرار كان قد احدث شرخا في العلاقة بين الحكومة اللبنانية والحكومة السورية ، حيث رفض رئيس الوزراء آنذاك " رفيق الحريري " تمديد مدة رئيس الجمهورية "اميل لحود" ، ولكن التمديد لمدة ثلاث سنوات ادى الى توتر العلاقات اللبنانية- السورية وكان

اغتيال الرئيس الحريري في شباط ٢٠٠٥ .

لقد سحب اغتيال الحريري فتنة كبيرة في لبنان منذ العام ٢٠٠٥ ولحد الان ، بسبب المحكمة الدولية التي تحقق في الاغتيال والتي يشتبه فيها ضلوع سوريا ، فاليوم رئيس الحكومة " سعد الحريري " يصر على اظهار نتائج التحقيق في حين وزراء حزب الله في الحكومة الحالية يهددون بالانسحاب من الحكومة ويرفضون تخصيص جزء من الموازنة المالية لعام ٢٠١٠ لتمويل المحكمة الدولية .

فضلا عن اغتيال " الحريري " كانت الحرب الاسرائيلية بين اسرائيل وحزب الله في العام ٢٠٠٦ قد قسمت الاطراف السياسية مابين مؤيد ومعارض ، والحالة نفسها قد سحبت على المحكمة الدولية الخاصة بإغتيال الحريري ، وعليه نجد اليوم ان اطراف الصراع في لبنان قد افلسوا ولايوجد مشروع نهضوي هادف لانقاذ البلد الغارق بالمشاكل الاقتصادية ، واليوم واذا ماظهر تقرير المحكمة الدولية وربما توجد هناك دلائل على ضلوع اعضاء من حزب الله بالاغتيال من وجهة نظرها واذا ثبت ذلك فأن الوضع سيشتعل في لبنان ، فضلاً عن الوضع الخطير الناجم عن اسقاط حكومة " سعد الحريري " في ١/٢٥/ ٢٠١١ بسبب عجزها عن الايفاء بما يتطلب منها تجاه الشعب اللبناني وانحصار جل اهتمامها بمعرفة قتلة الحريري ، وفي ظل مجيء حكومة " نجيب ميقاتي " مازال الشارع اللبناني منقسما على نفسه في الوقت الذي يتحول فيه "سعد الحريري" وكتلتهُ الى جبهة المعارضة فمستقبل لبنان سيبقى مرهونا بما سيتوصل له تفاهمات.